منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٥٤/٢٩ تنقيح ١**
الدورة الرابعة والخمسون بعد المائة **٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣**
البند ٢٤-٣ من جدول الأعمال المؤقت **EB154/29 Rev.1**

التمويل المستدام: الجولة الاستثمارية للمنظمة

تقرير من المدير العام

معلومات أساسية

١- حتى قبل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، كان من الواضح أن هيئة التوجيه والتنسيق في ميدان العمل الصحي الدولي بحاجة إلى تمويل مستدام لتمكين الدول الأعضاء من التصدي للأخطار المتغيرة المحدقة بالصحة العالمية، والتي تتراوح من تلك التي تستمد جذورها من تغيّر المناخ والظروف الاجتماعية والمالية إلى الأمراض المُعدية الناشئة. وكانت جائحة كوفيد-١٩ بمثابة تذكير بأن تمويل منظمة الصحة العالمية (المنظمة) تمويلاً مستداماً شرط أساسي كي يتسنى لها الاضطلاع بولايتها الدستورية على نحو كامل وفعال. ودعت جمعية الصحة، في القرار ج ص ع٧٣-١ (٢٠٢٠)، الدول الأعضاء إلى "توفير تمويل مستدام للمنظمة لضمان تمكّنها من تلبية احتياجات الصحة العمومية على أكمل وجه في سياق الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-١٩، دون ترك أي أحد خلف الركب" (الفقرة ٧ (١٥)).

٢- وأنشأ المجلس التنفيذي، في المقرر الإجرائي م ت١٤٨(١٢) (٢٠٢١)، فريقاً عاملاً معنياً بالتمويل المستدام محدد المدة وموجهاً صوب تحقيق النتائج، والذي نظر في كيفية تمكين المنظمة من إرساء الهياكل المتينة والقدرات الراسخة اللازمة لأداء مهامها الأساسية، على النحو المبيّن في الدستور. واعتمدت جمعية الصحة، في المقرر الإجرائي ج ص ع٧٥(٨) (٢٠٢٢)، توصيات الفريق العامل، والتي تضمنت طلباً مقدَّماً إلى الأمانة لبحث جدوى إنشاء آلية لتجديد الموارد من أجل زيادة توسيع نطاق قاعدة التمويل وجمع مساهمات طوعية.

٣- وحثت جمعية الصحة، في المقرر الإجرائي ج ص ع٧٦(١٩) (٢٠٢٣)، الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على ضمان تمويل قطاع الميزانية الأساسي لبرنامج العمل العام الرابع عشر تمويلاً كاملاً وطلب إلى المدير العام أن يمضي قُدماً في التخطيط لجولة استثمارية للمنظمة وأن يُعدّ تقريراً كي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، مشفوعاً بخطة كاملة تبيّن الطرائق والتكاليف وأوجه الكفاءة المتوقّعة. وفي القرار نفسه، طلبت جمعية الصحة كذلك من المدير العام أن يعدّ عنصر تقييم وحافظة تمويل مستهدفة لجولة الاستثمار، على أن تستند هذه الحافظة إلى القطاع الأساسي لتنفيذ برنامج العمل العام الرابع عشر.

٤- وتمشياً مع المقرر الإجرائي ج ص ع٧٦(١٩)، وضعت الأمانة خطة جولة الاستثمار، بالتشاور مع الدول الأعضاء، واقترحت الخطوات التالية.

الغرض والرؤية لتحقيق النجاح

٥- إن الجولة الاستثمارية للمنظمة، المدفوعة بالحاجة إلى تسريع وتيرة التقدُّم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة في وجه عالمٍ متغير ينطوي على آثار بالغة على الصحة والرفاه، تهدف إلى الحفاظ على الزخم السياسي العالمي للصحة من أجل حشد الجهات صاحبة المصلحة حول برنامج العمل العام الرابع عشر، وجعل تمويل المنظمة أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر مرونة.

٦- وتعد الجولة الاستثمارية للمنظمة عنصراً رئيسياً من عناصر نهج تعبئة الموارد الذي تتبعه الأمانة والرامي إلى ضمان تمويل الميزانية الأساسية لبرنامج العمل العام الرابع عشر تمويلاً كاملاً. وستُنجز تمشياً مع المبادئ التي وضعها الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام،[1] وتكمّل الجهود الأخرى التي تقودها الدول الأعضاء والرامية إلى إرساء التمويل المستدام للمنظمة، بما في ذلك الاتفاقات بشأن تطبيق زيادات أخرى في الاشتراكات المقدَّرة، فضلاً عن تنفيذ الإصلاحات.

٧- وترمي الجولة الاستثمارية للمنظمة إلى ضمان تمويل يمكن التنبؤ به بوصفه الأساس لقوة عاملة مستقرة، وزيادة التمويل المرن بهدف الحد من جيوب الفقر المستديمة، وتمكين المنظمة من الحفاظ على النظم والقدرات اللازمة للوفاء بوظائفها الأساسية، ومواصلة تطويرها، دعماً لدولها الأعضاء من أجل تنفيذ برنامج العمل العام الرابع عشر.

٨- ولن يُقاس نجاح الجولة الاستثمارية للمنظمة على أساس التمويل الذي يُحصل عليه فحسب، بل ستؤخذ في الاعتبار أيضاً إمكانية التنبؤ والمرونة ومدى توسيع نطاق قاعدة المانحين وزيادة الكفاءة. وسيتناول الالتزام المالي العام مبلغ التمويل المتاح لميزانية برنامج العمل العام الرابع عشر الأساسية بالنسبة لجميع المخرجات ولمستويات المنظمة الثلاثة كافة، دون ترك أي جيوب للفقر.

٩- وفيما يتعلق بإمكانية التنبؤ، سيتمثل المؤشران المهمان في التمويل المتاح من خلال المساهمات الطوعية في بداية فترة الأربع سنوات لبرنامج العمل العام الرابع عشر (خط الأساس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣: ١٧٪) وعدد المساهمين الذين تعهّدوا بتقديم مساهمات لفترة السنوات الأربع بأكملها (خط الأساس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣: سبعة).

١٠- وفيما يتعلق بالمرونة، سيتمثّل المؤشر في النسبة المئوية للتمويل الطوعي المرن المتاح للميزانية الأساسية لفترة السنوات الأربع (خط الأساس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣: ١٦٪).

١١- وأخيراً، فإن مؤشر عدد المساهمين الذين يزيدون حجم مساهماتهم لن يبيّن مدى توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة فحسب ولكن أيضاً مدى التزام الجهات المانحة الحالية. ويعد مؤشر عدد الجهات المانحة التي تقبل الإبلاغ الموحّد (خط الأساس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣: تسعة) مهماً نظراً لأن مثل هذا الإبلاغ يمكن أن يحد من أوجه عدم الكفاءة الحالية.

١٢- وسيُجرى تقييم التقدُّم المُحرز قياساً بهذه المؤشرات وسيُقدم تقرير عنه بمجرد اكتمال جميع التعهّدات والاتفاقات. وسيُنظر في هذا التقييم (وكذلك في الدروس المستفادة) قبل النظر في إجراء جولات استثمارية إضافية.

---

١ انظر المقرر الإجرائي ج ص ع٧٥(٨).

الطرائق

١٣- سيُعقد حدث الجولة الاستثمارية الرئيسي خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، على النحو المطلوب في المقرر الإجرائي ج ص ع٧٦(١٩). وستعمل الأمانة مع الدول الأعضاء المشارِكة في الاستضافة والمنتمية إلى جميع الأقاليم على تنظيم حدث يحضره رؤساء الدول والحكومات. وسيتيح هذا الحدث الفرصة لجميع الدول الأعضاء وسائر المساهمين للمشاركة فيه، سواء افتراضياً أو بالحضور الشخصي، وتقديم تعهدات مالية إلى ميزانية برنامج العمل العام الرابع عشر الأساسية.

١٤- وستدعم الدول الأعضاء المشارِكة في الاستضافة الجولة الاستثمارية بإبداء روح القيادة العالمية والإقليمية على مستوى سياسي رفيع من أجل دعم الصحة العالمية والجولة الاستثمارية من خلال ما يلي:

(أ) المساعدة على توليد الزخم مع القادة الإقليميين والعالميين الآخرين؛

(ب) دعم الجولة الاستثمارية في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

(ج) المساعدة على دعوة الجهات صاحبة المصلحة والشركاء إلى حدث الجولة الاستثمارية.

١٥- ويجري إعداد مبررات استثمار لغرض تقديم أساس منطقي مقنع ومسند بالبيّنات للاستثمار في المنظمة. وستبيّن مبررات الاستثمار، التي تستمد جذورها من برنامج العمل العام الرابع عشر وإطار نتائج المنظمة، العائد المحقق من الاستثمار وأثر عمل المنظمة. ويتمثل الجمهور المستهدف من مبررات الاستثمار في الحكومات، بما في ذلك وزراء الصحة والمالية والشؤون الخارجية، والبرلمانيين، والمؤسسات الخيرية، والقطاع الخاص، والأخصائيين غير العاملين في مجال الصحة.

١٦- وستقدم مبررات الاستثمار حججاً نوعية وكمية تبيّن القيمة المضافة لعمل المنظمة، وستستند إلى جهود النمذجة ومبررات الاستثمار العالمية الحالية لتحديد حجم الأرواح المنقذة بفضل الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية الناتجة عنها. وسيُستعان، عند الحاجة، بأكاديميين بارزين واتحادات عالمية للاضطلاع بأعمال جديدة في مجال النمذجة. وسيُستشار خبراء اقتصاديون بخصوص المنهجية الواجب اتباعها. وستوضّح تحليلات متعمقة وأمثلة تبرز أنشطة المنظمة دور المنظمة وعملها على الصعيدين العالمي والقُطري، وستُبرز مجالات التركيز.

العناصر المالية ونهج تعبئة الموارد

١٧- ستكون المشاركة في الجولة الاستثمارية طوعية تماماً وكل تعهُّد بالمساهمة في ميزانية برنامج العمل العام الرابع عشر الأساسية سيكون مهماً. وسيشمل ذلك الاتفاقات المتعددة السنوات الحالية بعد عام ٢٠٢٤ وأي التزامات محتملة للفترة الممتدة من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ إلى نهاية عام ٢٠٢٨، بغض النظر عن تاريخ الاتفاق ومدته. وهذا يعني، بصفة أكثر تحديداً، أنه بالنسبة للاتفاقات الموقَّعة بالفعل، ستُعتبر المبالغ التي تغطي الفترة التي تتراوح من كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ إلى نهاية عام ٢٠٢٨ على أنها مساهمات في الجولة الاستثمارية. وبالمثل، سيُحتسب المساهمون غير القادرين على الالتزام لمدة ٤ سنوات كاملة الذين تغطي مساهماتهم القطاع الأساسي لبرنامج العمل العام الرابع عشر.

١٨- وستستند الجولة الاستثمارية إلى الاستراتيجية الحالية للأمانة بشأن تعبئة الموارد، وستعتمد على روابطها القوية مع الجهات المانحة السيادية باعتبارها دعامة أساسية، وستوسّع نطاق التعاون الموحد الأطول أمداً والقائم على تحقيق الحصائل مع الشركاء في العمل الخيري والمؤسسات الخيرية، وستواصل المشاركة مع القطاع الخاص تمشياً مع إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وبتيسير من مؤسسة منظمة الصحة العالمية.

١٩- وستعتمد الأمانة على القدرات القائمة على مستويات المنظمة الثلاثة وستكثّف التنسيق الداخلي وتعزز الاتساق في مجال تعبئة الموارد. وستُستكمل جهود التوعية النشطة التي تضطلع بها أفرقة القيادة والأفرقة التقنية بجهود توعية من خلال الشبكات القائمة مع المجتمع المدني والشباب وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة في الاجتماعات الخارجية والحوارات الاستراتيجية وغيرها من المنتديات ذات الصلة.

٢٠- وتمشياً مع غرض الجولة الاستثمارية ورؤيتها لتحقيق النجاح، تقترح الأمانة إدخال تعديلات على (أ) تعريف التمويل المرن المواضيعي؛ (ب) آلية تخصيص الموارد؛ (ج) تقديم التقارير عن الأموال، على النحو التالي:

(أ) ستُعدّ الجولة الاستثمارية لغرض تعزيز مرونة التمويل على الصعيدين الجغرافي والبرمجي. وسيُوسَّع نطاق تعريف التمويل المواضيعي المرن بغرض إرساء المزيد من المرونة البرمجية والجغرافية، مما ييسّر على المساهمين التعهّد بتوفير تمويل مرن بدلاً من تمويل مخصّص. ويقدم الجدول ١ لمحة عامة عما سيُعتبر تمويلاً مرناً باستخدام إطار نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر. وقد يتعيّن إعادة تعديل هذا الإطار بمجرد اكتمال إعداد هيكل نتائج برنامج العمل العام الرابع عشر. ومازال المستوى الأعلى من التمويل المرن يتمثل في تمويل حساب التمويل الطوعي الأساسي، الذي يعد غير مخصّص مطلقاً ويتيح التخصيص الاستراتيجي والإبلاغ المؤسسي. ويمكن أن يُوفَّر تمويلٌ مواضيعي مرن يجمع بين المرونة البرمجية والمرونة الجغرافية على السواء، كما هو مبيّن في الجدول ١. وبالإضافة إلى المرونة المواضيعية التي تم إرساؤها بالفعل في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر، سيتيح ذلك توفير أموال مرنة للمخرجات (الأمراض غير السارية والتأهّب مثلاً) وعلى الصعيد القُطري (الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان الساحل مثلاً). ومن المتوقع أن ييسّر ذلك تحوّل المساهمين من التمويل المخصّص إلى تمويل أكثر مرونة.

الجدول ١: التمويل المرن المواضيعي: المرونة الجغرافية والبرمجية

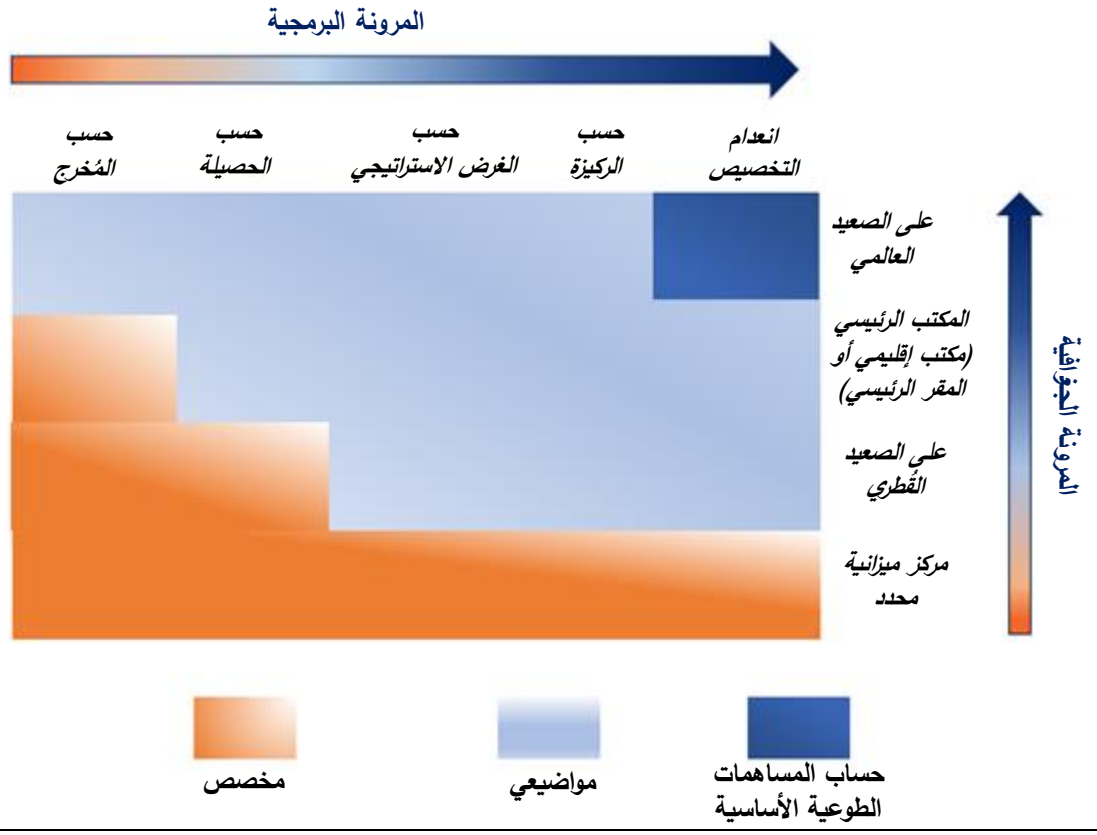

(ب) ستعتمد آليات تخصيص التمويل المواضيعي المرن على العمليات الشفّافة والتشاركية للجنة تخصيص الموارد، وهي فريق داخلي يشمل المستويات الثلاثة للمنظمة ويُعنى برصد الاحتياجات من الموارد وتخصيص الأموال مقارنةً بالميزانية المعتمدة. ويجري استعراض عمليات اللجنة وسيتواصل تحسينها بغية تيسير تنفيذها في الوقت المحدد وتعظيم الأثر على أولويات برنامج العمل العام الرابع عشر، ولاسيما على الصعيد القُطري.

(ج) فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ، ستعمل الأمانة مع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء على تخفيف عبء الإبلاغ الفردي وبالتالي خفض تكاليف المعاملات والحد من أوجه عدم كفاءتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الإبلاغ المؤسسي بغية الاستجابة لاحتياجات الشركاء بشكل أفضل ومن خلال استخدام نموذج موحّد للإبلاغ متّفق عليه مسبقاً مع الشركاء، على النحو المبيّن في خطة التنفيذ المقدمة من الأمانة.[١] وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٤، ستلتمس الأمانة أفكار الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء واقتراحاتهم ومدخلاتهم بهدف زيادة تحسين الإبلاغ المؤسسي على الصعيد العالمي.

٢١- ويمثل الغلاف المالي لبرنامج العمل العام الرابع عشر للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ تقديراً للتمويل الذي ستحتاج إليه المنظمة في الفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨، وهو قيد الإعداد حالياً. وستُركِّز الجولة الاستثمارية على القطاع الأساسي لبرنامج العمل العام الرابع عشر ولن تشمل قطاعات ميزانية برنامج العمل العام الرابع عشر المعنية بالبرامج الخاصة وبرنامج استئصال شلل الأطفال وعمليات الطوارئ والنداءات.

٢٢- وتستند الميزانية الأساسية الإجمالية المقدّرة لبرنامج العمل العام الرابع عشر إلى القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥، إلى جانب احتياجات مالية إضافية للأولويات المستجدة (مثل تعزيز المكاتب القُطرية، والانتقال في مجال شلل الأطفال، والمساءلة، والبيانات والابتكار). ويبلغ الغلاف المالي الإرشادي لبرنامج العمل العام الرابع عشر للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٨ حوالي ١١,٢ مليار دولار أمريكي (انظر الجدول ٢). وستترتب على ذلك احتياجات تمويلية لميزانية برنامج العمل العام الرابع عشر الأساسية بقيمة ٧,١ مليار دولار أمريكي (صافي تكاليف دعم البرامج)، مع خصم الاشتراكات المقدرة (فرضية الثنائية ٢٠٣٠-٢٠٣١ وفقاً للمقرر الإجرائي ج ص ع٧٥(٨) الصادر عن جمعية الصحة).

الجدول ٢: الغلاف المالي الإرشادي للقطاع الأساسي من برنامج العمل العام الرابع عشر (بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	المجموع
الميزانية الأساسية للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥	٢ ٤٨٤	٢ ٤٨٤	٢ ٤٨٤	٢ ٤٨٤	٩ ٩٣٦
تعزيز المكاتب القُطرية		١٩٣,٥	١٩٣,٥	١٩٣,٥	٥٨١
تعزيز المساءلة		٥٠	٥٠	٥٠	١٥٠
الانتقال في مجال شلل الأطفال			١٥٧,٥	١٥٧,٥	٣١٥
تعزيز البيانات والابتكار			٧٥	٧٥	١٥٠
غلاف برنامج العمل العام الرابع عشر					**١١ ١٣٢**
الاشتراكات المقدرة	(٥٧٤,٢)	(٧٧٥,١)	(٧٧٥,١)	(٩٣٣,١)	(٣ ٠٥٧)
تكاليف دعم البرامج					(٩٣٨)
الاحتياجات من الميزانية الأساسية (صافي تكاليف دعم البرامج)					**٧ ١٣٧**

١ انظر https://www.who.int/about/governance/member-states-portal/tracking-secretariat-implementation-plan-(sip)-actions (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣).

٢٣- وبمجرد أن ينتهي المجلس التنفيذي من مناقشة برنامج العمل العام الرابع عشر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤ ويضع إطار النتائج (الحصائل والمخرجات) في صيغته النهائية، ستضطلع الأمانة بعملية ميْزنة رفيعة المستوى لتوفير غلاف مالي إرشادي أدقّ حسب الحصائل (وحسب المخرجات إن أمكن) كي يكون جاهزاً ليُنظر فيه خلال جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين المزمع عقدها في أيار/ مايو ٢٠٢٤. وعلى الرغم من أن أغلفة الميزانية الرفيعة المستوى هذه لن تحل محل الميزانيتين البرمجيتين اللاحقتين للثنائية ٢٠٢٦-٢٠٢٧ والثنائية ٢٠٢٨-٢٠٢٩، إلا أنها ستوجّه عمليات هاتين الميزانيتين وستمكّن المساهمين من قطع التزامات مستنيرة في الجولة الاستثمارية في وقت لاحق من عام ٢٠٢٤.

التكاليف وأوجه الكفاءة المتوقّعة

٢٤- على النحو المطلوب في المقرر الإجرائي ج ص ع٧٥(٨) الصادر عن جمعية الصحة، أُجري تحليلٌ للتكاليف والكفاءة، تم النظر من خلاله في تكاليف الجولة الاستثمارية والفوائد المتوقعة منها، خلص إلى أن الفوائد ستفوق التكاليف حتى في حالة التقديرات المتحفظة.

٢٥- وفيما يتعلق بالتكاليف، خلص التحليل إلى أن قدرات المنظمة على تعبئة الموارد محدودة أصلاً وأن التكلفة الإضافية لجولة استثمارية ستكون معقولة، وأن ثمة إمكانية كبيرة لتحقيق الكفاءة التنظيمية وزيادة الفعالية.

٢٦- وخلص استعراضٌ مرجعي خارجي، شمل منظمات الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات الصحية العالمية، إلى أن فريق المنظمة المخصّص لتعبئة الموارد محدود القدرات مقارنةً بالوكالات المتخذة أساساً للمقارنة، لاسيما بالنظر إلى أن تعبئة الموارد في المنظمة لا تستفيد من أي هيكل من هياكل اللجان الوطنية ولا من دعم خارجي واسع لجهود تعبئة الموارد. ولدى المنظمة حوالي ٨٧ موظفاً مخصصاً لتعبئة الموارد على مستويات المنظمة الثلاثة كافة، وتعقد اجتماعات منتظمة في هذا الشأن، بما فيها اجتماعات شهرية لشبكة العلاقات الخارجية.

٢٧- ووفقاً لخطط الأمانة، من المتوقع أن تتراوح تكلفة الحدث الرئيسي للجولة الاستثمارية من ٨٠٠ ٠٠٠ إلى ١,٥ مليون دولار أمريكي. وتشمل التكاليف الأخرى تكاليف الأحداث الإقليمية، ومواد الاتصال وتعبئة الموارد وحملاتهما، والتكاليف الإضافية اللازمة لتنسيق الجولة الاستثمارية، والتي ستتراوح من ١,٨ مليون إلى ٣,١ مليون دولار أمريكي. وستتراوح التكلفة المتوقعة لإعداد مبررات الاستثمار من ٦٥٠ ٠٠٠ إلى ٩٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، مما يرفع إجمالي الاحتياجات المالية إلى مستوى يتراوح من ٣,٢٥ مليون إلى ٥,٥٥ مليون دولار أمريكي.

٢٨- وتنجم أوجه كفاءة نهج الجولة الاستثمارية من المجالات الرئيسية التالية: توفير الوقت الذي يقضيه الموظفون في التفاوض على الاقتراحات وتحريرها؛ وتخفيف العبء الإداري (الموارد البشرية والمالية) الناجم عن إدارة المنح وإعداد التقارير بفضل زيادة انسيابية التقارير وتحسّن تنسيقها؛ والحفاظ على نهج مرن في مجال تعبئة الموارد.

٢٩- وينطوي النموذج الذي أُعدّ لحساب أوجه الكفاءة على ثلاثة سيناريوهات تستند إلى مدى نجاح الجولة الاستثمارية من حيث تحسين القدرة على التنبؤ والمرونة وتيسير متطلبات الإبلاغ. وتتراوح وفورات الكفاءة المتوقعة من ١٥ مليون إلى ٤٠ مليون دولار أمريكي، حسب كل سيناريو. وفي السيناريوهات الثلاثة كافة، تفوق الفوائد المتوقعة التكاليف الإضافية للجولة الاستثمارية.

٣٠- وستكون أوجه الكفاءة الناجمة عن الجولة الاستثمارية أكبر من ذلك بالنظر إلى الفوائد الأخرى غير المحددة كمياً الناتجة عن استقرار القوة العاملة واستبقاء المواهب من جراء زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل والفرصة المتاحة لإعادة تركيز القوى العاملة التقنية على مهمتها الأساسية نتيجة لإعادة تخصيص وقتها لإنجاز العمل التقني الأساسي والمشاركة في مناقشات موضوعية مع الدول الأعضاء.

إدارة المخاطر

٣١- فيما يتعلق بالجولة الاستثمارية، تتبع الأمانة نهجاً دينامياً لإدارة المخاطر، وتقيّم المخاطر بانتظام، وتطبّق تدابير التخفيف المناسبة. وتُرجَّح المخاطر من حيث احتماليتها وأثرها وسيُسترشد بها في إعداد إطار المنظمة المؤسسي بشأن المخاطر.

٣٢- وتتمثل المخاطر الثلاثة الأكثر احتمالاً والأعظم أثراً في: (أ) المخاطر المالية لعدم بلوغ الغاية المنشودة؛ (ب) مخاطر السمعة المقترنة بنعت الجولة الاستثمارية بالفشل؛ (ج) المخاطر الهيكلية لعدم تحسين نهج المنظمة لتعبئة الموارد ليتناسب مع الجولة الاستثمارية. وتشمل تدابير التخفيف من وطأة هذه المخاطر ما يلي: توافُر مجموعة واضحة من مؤشرات النجاح تذهب إلى أبعد من مجرد المبلغ الإجمالي الذي يتم جمعه؛ والاستفادة من القوة الفريدة لنهج المنظمة لتعبئة الموارد؛ وتوافُر إطار نتائج ومبررات استثمار قوية مشفوعة بخطة اتصال واضحة.

الخطوات التالية

٣٣- تقترح الأمانة اتخاذ الخطوات التالية:

- ضبط القطاع الأساسي من ميزانية برنامج العمل العام الرابع عشر ضبطاً دقيقاً لتنظر فيه جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين؛
- استكمال إعداد مبررات الاستثمار المزمع إصدارها في أيار/ مايو؛
- التعاون مع المضيفين الإقليميين للاستفادة من الأحداث العالمية والإقليمية الحالية من أجل توليد الزخم للجولة الاستثمارية والتوعية بها؛
- تنظيم حدث الجولة الاستثمارية النهائي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤.

٣٤- ويقدم الجدول الزمني التالي لمحة عامة على الأحداث ذات الصلة حتى نهاية عام ٢٠٢٤.

الجدول ٣: الجدول الزمني لأحداث الجولة الاستثمارية حتى نهاية عام ٢٠٢٤

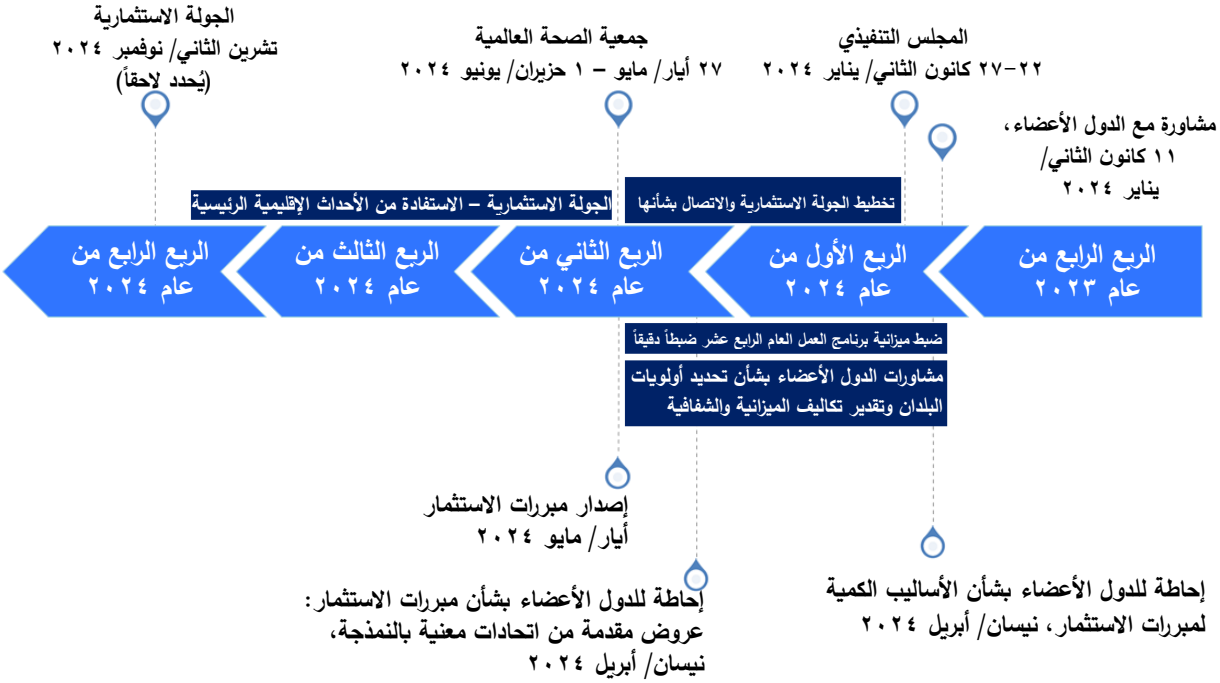

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٥- المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في مشروع المقرر الإجرائي التالي:

إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في التقرير عن التمويل المستدام: الجولة الاستثمارية للمنظمة،[١]

قرّر:

(١) أن يوافق على الخطة الكاملة للجولة الاستثمارية والخطوات التالية على النحو المبين في التقرير؛

(٢) أن يطلب إلى المدير العام القيام بما يلي:

(أ) أن يقدم تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والسبعين، من خلال الاجتماع الأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، عن التقدُّم المُحرز في الجولة الاستثمارية؛

(ب) أن يقدم تقريراً إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين، من خلال الاجتماع الثاني والأربعين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي، عن نتائج الجولة الاستثمارية.

= = =

١ الوثيقة م ت١٥٤/٢٩.